



التحديات الإدارية والإصلاحات القانونية في الأنظمة العربية: دراسة مقارنة بين العراق ومصر"

"التحديات الإدارية والإصلاحات القانونية في الأنظمة العربية: دراسة مقارنة بين العراق ومصر"

آيت اله جليلي

أستاذ مساعد، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة قم

طالب الدكتوراه

علي سليم عبدالحسن المنصراوي

كلية القانون، جامعة قم

البريد الإلكتروني Email : a.Jalili@gom.ac.ir

الكلمات المفتاحية: الإدارة العامة - العراق - مصر - الفساد الإداري - الإصلاح التشريعي - الشفافية - المساءلة - الحوكمة الرشيدة.

كيفية اقتباس البحث

جليلي، آيت اله ، علي سليم عبدالحسن المنصراوي، " التحديات الإدارية والإصلاحات القانونية في الأنظمة العربية: دراسة مقارنة بين العراق ومصر"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

Administrative Challenges and Legal Reforms in Arab Systems: A Comparative Study of Iraq and Egypt

Ayat Allah Jalili

Assistant Professor, Department of Public Law, Faculty of Law,
University of Qom

Ali Salim Abdulhassan Al-Mansrawi

phD student at University of Qom

Keywords : Public administration - Iraq - Egypt - Administrative corruption - Legislative reform - Transparency - Accountability - Good governance.

How To Cite This Article

Jalili, Ayat Allah , Ali Salim Abdulhassan Al-Mansrawi, Administrative Challenges and Legal Reforms in Arab Systems: A Comparative Study of Iraq and Egypt, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract:

This chapter analyzes the administrative challenges facing public administration in both Iraq and Egypt, focusing on their impact on ensuring citizens' rights and enhancing the effectiveness of the administrative system. The study revealed that Iraq suffers from a severe shortage of qualified human resources, financial, and technical resources, in addition to a weak organizational structure and widespread political quotas and administrative corruption. These negatively impact the efficiency of public institutions in meeting citizens' administrative demands. It also indicated that the unstable political and security environment directly impacts the performance of the administrative apparatus and weakens its ability to develop and reform.



Conversely, the study revealed that the administrative system in Egypt faces another challenge: institutional corruption and excessive bureaucracy. Bribery, favoritism, and abuse of power are evident in many sectors. However, the Egyptian government has embarked on structural and legislative reforms to enhance transparency and accountability by launching the National Anti-Corruption Strategy, activating the government complaints portal, and adopting digital transformation as a means of reducing opportunities for corruption. The chapter concludes that administrative and legal reform represents a fundamental pillar for achieving good governance, and that updating and unifying administrative legislation, in addition to promoting a culture of integrity and transparency, are the best path to restoring citizens' confidence in public administration in both Iraq and Egypt.

الملخص

يتناول هذا الفصل تحليل التحديات الإدارية التي تواجه الإدارة العامة في كلٍّ من العراق ومصر، مع التركيز على تأثيرها في ضمان حقوق المواطنين وتعزيز فعالية النظام الإداري. فقد أظهرت الدراسة أنّ العراق يعاني من نقص حاد في الموارد البشرية المؤهلة والموارد المالية والتقنية، إضافةً إلى ضعف الهيكل التنظيمي، وانتشار المحاصصة السياسية والفساد الإداري، مما انعكس سلباً على كفاءة المؤسسات العامة في تلبية المطالبات الإدارية للمواطنين. كما أوضحت أن البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة تؤثر مباشرةً في أداء الجهاز الإداري وتُضعف قدرته على التطوير والإصلاح.

وفي المقابل، كشفت الدراسة عن أن النظام الإداري في مصر يواجه تحدياً آخر يتمثل في الفساد المؤسسي والبيروقراطية المفرطة، حيث تتجلى مظاهر الرشوة والمحسوبية وسوء استخدام السلطة في كثير من القطاعات. غير أن الدولة المصرية شرعت في تبني إصلاحات هيكلية وتشريعية لتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتفعيل البوابة الحكومية للشكاوى، والتحول الرقمي كوسيلة لتقليل فرص الفساد.

خلص الفصل إلى أنّ الإصلاح الإداري والقانوني يمثل ركيزة أساسية لتحقيق الحكم الرشيد، وأن تحديث التشريعات الإدارية وتوحيدها، إضافة إلى نشر ثقافة النزاهة والشفافية، يُعدّان الطريق الأمثل لاستعادة ثقة المواطن بالإدارة العامة في كلٍّ من العراق ومصر. ويغطي البحث الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٢٤، وهي مرحلة شهدت تحولات سياسية وإدارية عميقة في كلٍّ من العراق ومصر. وقد تم اختيار هذين البلدين لكونهما يمثلان نموذجين متميزين



في البيئة الإدارية العربية: فالعراق يواجه تحديات بناء مؤسسات جديدة في ظل انتقال ديمقراطي معقد، بينما تعمل مصر على إصلاح جهاز إداري راسخ لكنه مثقل بالبيروقراطية والفساد.

المقدمة

تُعَدُّ الإدارة العامة حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة وأداة لتحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، إذ تمثل الإطار العملي الذي تُترجم من خلاله السياسات العامة إلى برامج واقعية تمس حياة المواطنين اليومية. وقد أصبح نجاح الدولة في العصر الراهن مرهوناً بقدرتها على إنشاء جهاز إداري فعّال، قادر على استثمار الموارد المتاحة، وتنظيمها، وتوجيهها نحو تحقيق المصلحة العامة، ضمن منظومة قانونية شفافة تُراعي مبادئ الكفاءة والمساءلة والعدالة. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحديات التي تواجه النظم الإدارية في الدول العربية، ولا سيما العراق ومصر، تكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى ما تشهده هذه الدول من تحولات سياسية واقتصادية وإدارية متسارعة تسعى من خلالها إلى إعادة بناء مؤسساتها العامة وتعزيز ثقة المواطن بها.

لقد أفرزت العقود الأخيرة تحديات جمة أمام الإدارة العامة في العالم العربي نتيجة لتشابك العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي العراق، مثلاً، ما تزال مؤسسات الدولة تُكابِد آثار عقود من الحروب، والعقوبات الاقتصادية، والتحولات السياسية العميقة بعد عام ٢٠٠٣، وهو ما انعكس في ضعف البنى التحتية الإدارية، ونقص الكفاءات، وتدهور منظومات الخدمة العامة. أما في مصر، فإن الإرث البيروقراطي الطويل الذي تمتد جذوره إلى القرن الماضي، قد جعل النظام الإداري مثقلاً بالروتين وتعقيد الإجراءات، في ظل تنامي ظواهر الفساد الإداري، واختلال التوازن بين المركزية واللامركزية، الأمر الذي أضعف من فعالية الإدارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبين التجريبتين العراقية والمصرية تتجلى ملامح مشتركة لتحديات الإدارة العربية، وإن اختلفت السياقات السياسية والاقتصادية لكل منهما.

تتبع أهمية تناول هذا الموضوع من كونه لا يقتصر على وصف الواقع الإداري، بل يتجاوز إلى تحليل العوامل البنوية التي تُشكّل عقبة أمام الإصلاح الإداري الحقيقي، بما في ذلك محدودية الموارد البشرية والمالية، ضعف الإطار التشريعي، وغياب آليات الشفافية والمساءلة. فالإدارة العامة لا يمكن أن تنهض بوظائفها دون قاعدة قانونية واضحة تُنظّم العلاقة بين السلطة والمواطن، وتحدّد صلاحيات الموظف العام وتضمن في الوقت ذاته حق المواطن في الخدمة والإنصاف. ومن هنا يبرز الترابط الوثيق بين الإصلاح الإداري والإصلاح القانوني بوصفهما جناحين متكاملين لأي عملية تحديث مؤسسي ناجحة، إذ لا يمكن تحقيق كفاءة الإدارة دون

تحديث تشريعاتها، كما لا تُجدي القوانين الحديثة نفعًا إذا كانت تُطبق ضمن جهاز إداري مترهل أو فاسد.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل أعمق لمظاهر الخلل الإداري التي تعاني منها المؤسسات العامة في العراق ومصر، مع محاولة الكشف عن الجذور الهيكلية والسياسية والاقتصادية لهذه الإشكاليات، وبيان أثرها في حقوق المواطن الإدارية وفي كفاءة الجهاز الحكومي. كما يسعى إلى استعراض الجهود الإصلاحية التي تبنتها الدولتان في السنوات الأخيرة، سواء من خلال تطوير التشريعات الإدارية أو تعزيز الشفافية والمساءلة، في ضوء المعايير الدولية للحوكمة الرشيدة. ولتحقيق هذا الهدف، يستند التحليل إلى منهج مقارن يرصد أوجه الشبه والاختلاف بين التجريبتين، ويستخلص الدروس التي يمكن الاستفادة منها لتأسيس إدارة عربية حديثة تستجيب لمتطلبات العدالة والتنمية.

إنّ التحديات الإدارية في العراق تتجاوز النقص في الموارد إلى إشكالية أعمق تتمثل في ضعف منظومة التخطيط الاستراتيجي وغياب الكفاءة المؤسسية، حيث لا تزال عملية اتخاذ القرار الإداري خاضعة لعوامل سياسية وشخصية أكثر مما هي خاضعة للمعايير المهنية والقانونية. كما أن استمرار الهجرة الواسعة للكفاءات الإدارية وانعدام التدريب المستمر أدّى إلى فراغ إداري خطير، انعكس في بطء الإجراءات وتعطّل المعاملات وضياع الحقوق. في المقابل، فإن النظام الإداري في مصر وإن كان أكثر استقرارًا من الناحية المؤسسية، إلا أنه يواجه تحديًا مزمنًا يتمثل في تغلغل البيروقراطية والفساد في مستويات متعددة، مما يجعل الإصلاح عملية معقدة تتطلب إرادة سياسية، وإصلاحًا تشريعيًا متدرجًا، وتغييرًا في الثقافة الإدارية السائدة.

من جهة أخرى، أظهرت التجارب الحديثة أن أيّ إصلاح إداري لا يمكن أن يكتب له النجاح دون إشراك المواطن بوصفه شريكًا في الرقابة والمساءلة، وذلك من خلال ضمان حقه في الوصول إلى المعلومات وممارسة دوره في الرقابة المجتمعية. وقد بدأت مصر بالفعل تخطو نحو هذا الاتجاه عبر استراتيجيات مكافحة الفساد والتحول الرقمي، بينما ما يزال العراق في مرحلة التأسيس لمثل هذه الآليات ضمن محاولاته لبناء مؤسسات ديمقراطية مستقرة. إنّ دراسة هذه المقارنة لا تُسهم فقط في فهم واقع الإدارة العربية، بل تفتح آفاقًا فكرية جديدة نحو بناء نموذج إداري عربي يجمع بين الكفاءة والشفافية ويعتمد على مبادئ القانون والمساءلة كأساس للعلاقة بين الدولة والمواطن.

ومن خلال هذا العرض المقارن، تتضح الحاجة الملحة إلى بناء إدارة حديثة ذات هيكل تنظيمي مرّن، تعتمد على الكفاءات والخبرات، وتستند إلى تشريعات واضحة تعكس روح الدستور

ومبادئ العدالة. كما يتطلب الأمر بيئة سياسية مستقرة تحمي الأجهزة الإدارية من التدخلات الحزبية، وتوفر الموارد اللازمة لتأهيل موظفيها وتطوير بنيتها التقنية. وعليه، فإن هذا الفصل يهدف إلى وضع تصور تحليلي شامل لمظاهر القصور الإداري والفساد في العراق ومصر، مع تقديم مقترحات إصلاحية مستندة إلى تجارب عملية ناجحة، وصولاً إلى تحقيق الغاية الكبرى وهي حماية حقوق المواطن وضمان فاعلية الإدارة العامة بوصفها خادمة للمجتمع لا سلطة عليه.

بيان المسألة

تواجه الإدارة العامة في العديد من الدول العربية، ولا سيما في العراق ومصر، أزمة هيكلية متجذرة تُعيق أداءها لوظائفها الأساسية في تحقيق التنمية وتقديم الخدمات العامة بكفاءة وعدالة. فبالرغم من التغيرات السياسية والإصلاحات المعلنة، ما تزال مؤسسات الدولة في هذين البلدين تعاني من مظاهر خلل إداري عميق يتمثل في ضعف الكفاءة المؤسسية، وتراجع مستوى الكوادر البشرية، وتداخل الصلاحيات، وغياب الشفافية والمساءلة. هذه المشكلات لم تعد محصورة في نطاق الأجهزة التنفيذية، بل أصبحت ذات تأثير مباشر على ثقة المواطن بالدولة، وعلى مدى تمتعه بحقوقه الإدارية التي كفلها الدستور والقانون.

وفي العراق، تتجسد المشكلة في النقص الحاد في الموارد البشرية المؤهلة، وتدهور البنى التحتية الإدارية، وتفتشي المحاصصة السياسية والفساد، مما أدى إلى تعطل سير المعاملات الإدارية وإهدار الوقت والموارد، وتراجع ثقة المواطنين في كفاءة الجهاز الحكومي. أما في مصر، فعلى الرغم من امتلاكها جهازاً إدارياً واسعاً ومستقراً من حيث الهيكل، إلا أن البيروقراطية المفرطة وتغلغل الفساد المؤسسي وانخفاض مستوى الشفافية ما زالت تشكل عائقاً أمام تحقيق الفعالية المنشودة في الإدارة العامة.

وتكمن الإشكالية الجوهرية في غياب التوازن بين الإصلاحات التشريعية والإصلاحات الإدارية، إذ تظل التشريعات الإدارية في كلا البلدين متقدمة وغير متوائمة مع متطلبات الحكم الرشيد والمعايير الدولية للنزاهة والمساءلة. فالإصلاح الإداري لا يمكن أن ينجح دون إصلاح قانوني يوفر بيئة تنظيمية واضحة وشفافة، كما أن الإصلاح القانوني يظل ناقصاً ما لم يُترجم إلى ممارسات إدارية فعالة تُطبّق روح القانون وأهدافه.

من هنا، تتبع مشكلة هذا البحث من التساؤل الرئيس حول مدى تأثير التحديات الإدارية، من ضعف الموارد والفساد والتعقيد التشريعي، في إعاقة تحقيق العدالة الإدارية وضمان حقوق



المواطنين في العراق ومصر، ومدى فاعلية الإصلاحات القانونية والإدارية المعتمدة في معالجة تلك التحديات وتحقيق الحوكمة الرشيدة في البلدين.

أهمية البحث و أهدافه

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضية محورية تمسّ صميم عمل الدولة الحديثة، وهي فعالية الإدارة العامة وقدرتها على تحقيق العدالة الإدارية وصون حقوق المواطنين. فالتحديات الإدارية والاختلالات الهيكلية في الجهاز الحكومي تمثل أحد أبرز العوائق أمام التنمية المستدامة في الدول العربية، إذ تؤدي إلى ضعف الثقة بين المواطن والدولة، وتحدّ من كفاءة استخدام الموارد العامة. وتزداد أهمية الدراسة من تركيزها على تجربتين عربيتين رئيسيتين، هما العراق ومصر، لما لكلّ منهما من خصوصية سياسية وتشريعية وإدارية تجعل المقارنة بينهما ذات قيمة تحليلية كبيرة. كما أن البحث يُسهم في الكشف عن أوجه القصور في البنية القانونية والتنظيمية للإدارة العامة، ويقترح مسارات إصلاح واقعية تستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.

ومن الناحية العملية، تمثل هذه الدراسة إضافة نوعية للمكتبة العربية في مجال الإدارة العامة والقانون الإداري المقارن، إذ تسعى إلى الربط بين الجوانب النظرية والممارسات الواقعية للإصلاح الإداري في السياق العربي، بما يمكّن صانعي القرار من الاستفادة من نتائجها في تطوير التشريعات الإدارية وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل التحديات التي تواجه النظامين الإداريين في العراق ومصر، وتقييم الإصلاحات القانونية والمؤسسية المتخذة لمعالجة تلك التحديات. ويتفرع عن هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف التفصيلية، أبرزها:

تحديد مظاهر النقص في الموارد البشرية والمالية والتقنية وتأثيرها في أداء الأجهزة الإدارية في العراق.

دراسة ظاهرة الفساد الإداري في مصر وتحليل أسبابها وانعكاساتها على حقوق المواطنين الإدارية.

استعراض أوجه القصور التشريعي في التنظيم الإداري لكلا البلدين وبيان الحاجة إلى تحديث القوانين ذات الصلة.

تقييم الجهود الإصلاحية المبذولة لتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة.

إجراء مقارنة تحليلية بين التجربتين العراقية والمصرية لاستخلاص الدروس التي يمكن أن تسهم في بناء نموذج إصلاحي عربي متكامل.

اقترح آليات تشريعية وإدارية عملية تضمن تحسين الأداء الحكومي، وحماية الحقوق الإدارية للمواطنين، وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة في مؤسسات الدولة.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن بوصفهما الإطارين الأساسيين لدراسة الظاهرة الإدارية في العراق ومصر. يقوم المنهج الوصفي التحليلي على رصد الوقائع والحقائق المتعلقة بالتحديات التي تواجه الإدارة العامة وتحليلها في ضوء الأطر النظرية والقانونية ذات الصلة، وذلك من خلال استقراء النصوص التشريعية، والتقارير الرسمية، والدراسات الأكاديمية الحديثة التي تناولت موضوع الإصلاح الإداري في البلدين. أما المنهج المقارن فقد استُخدم للمقارنة بين التجربتين العراقية والمصرية من حيث الهياكل التنظيمية، ومستوى الكفاءة الإدارية، وفعالية التشريعات في ضمان حقوق المواطنين وتحقيق الشفافية والمساءلة.

كما استند البحث إلى منهج التحليل المؤسسي لدراسة البنية الداخلية للأجهزة الإدارية وطبيعة العلاقات التنظيمية داخلها، بهدف تحديد نقاط الضعف البنيوية التي تعيق الأداء الإداري. واعتمد كذلك على منهج التحليل القانوني لتقويم النصوص التشريعية السارية في كلا البلدين، ومدى انسجامها مع المبادئ الدستورية ومتطلبات الحكم الرشيد. ولتعزيز الجانب التطبيقي، تم الاستناد إلى تقارير الهيئات الرقابية وهيئات النزاهة، إضافة إلى الوثائق الحكومية الصادرة عن مجلس الوزراء، ووزارات الخدمة المدنية، ومنظمات الشفافية المحلية والدولية.

ويغطي البحث الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٢٤، وهي مرحلة شهدت تحولات سياسية وإدارية عميقة في كلٍّ من العراق ومصر. وقد تم اختيار هذين البلدين لكونهما يمثلان نموذجين متميزين في البيئة الإدارية العربية: فالعراق يواجه تحديات بناء مؤسسات جديدة في ظل انتقال ديمقراطي معقد، بينما تعمل مصر على إصلاح جهاز إداري راسخ لكنه مثقل بالبيروقراطية والفساد.

أما حدود البحث، فتمثلت في التركيز على التحديات الإدارية ذات الصلة مباشرة بحقوق المواطنين، دون التوسع في الجوانب الاقتصادية أو الأمنية، إلا بقدر ما تؤثر في الأداء الإداري. واعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية الموثوقة، مثل الكتب والدوريات والتقارير الحكومية والدولية، دون إجراء مقابلات ميدانية، نظرًا لطبيعتها التحليلية المقارنة.

المبحث الأول: التحديات الإدارية في العراق ومصر



المطلب الأول: التحديات الإدارية في العراق

الفرع الأول: نقص الموارد والإمكانات الإدارية في العراق

تشكل الإدارة العامة في العراق أحد أهم الركائز الأساسية لاستقرار الدولة وأدائها لوظائفها الحيوية في تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية الشاملة. غير أنّ واقع الإدارة العراقية اليوم يكشف عن أزمة مركبة تتجسد في نقص الموارد البشرية والمادية، وضعف البنى التحتية، وتراجع الكفاءة المؤسسية، وهي تحديات متراكمة عبر عقود من الحروب والتقلبات السياسية التي أضعفت قدرة الجهاز الإداري على القيام بمهامه بفعالية. فالإدارة العامة، لكي تكون قادرة على أداء دورها، تحتاج إلى مقومات بشرية وتنظيمية وتقنية ومالية متكاملة، وهو ما يفتقر إليه العراق في جوانب عديدة، الأمر الذي جعل مؤسسات الدولة عاجزة عن الاستجابة لمتطلبات المواطنين بصورة مرضية.¹

إنّ النقص في الموارد البشرية المؤهلة يمثل أبرز أوجه الأزمة الإدارية في العراق، إذ تعاني المؤسسات الحكومية من ضعف كفاءة الموظفين وقصور برامج التدريب الإداري المستمر، إلى جانب غياب نظام وطني للتطوير المهني. وغالباً ما تُسند الوظائف العليا في الإدارات المحلية على أساس المحاصصة السياسية أو الولاء الحزبي، مما يؤدي إلى إقصاء الكفاءات واستبعاد أصحاب الخبرة.² كما أن غياب رؤية استراتيجية لبناء رأس مال بشري إداري متخصص أدى إلى استمرار الفجوة بين متطلبات الإدارة الحديثة ومستوى الأداء الفعلي للموظف العام. ومن ناحية أخرى، أدت موجات الهجرة الواسعة للكفاءات العراقية منذ عام ٢٠٠٣ إلى تفريغ الجهاز الإداري من عناصر قيادية مؤهلة، حيث تشير تقارير البنك الدولي إلى أن أكثر من ٣٠% من الكوادر الإدارية المتوسطة والعليا غادرت البلاد خلال العقدين الماضيين بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية.³

أما على صعيد الموارد المالية والتقنية، فإن ضعف التخصيصات الحكومية للإدارات الخدمية يمثل عقبة رئيسية أمام تنفيذ خطط الإصلاح الإداري. فالكثير من الوزارات والدوائر المحلية تعمل بميزانيات محدودة لا تكفي لتحديث الأنظمة الإدارية أو إدخال التكنولوجيا في سير العمل اليومي، مما يدفعها إلى الاعتماد على الأساليب اليدوية التقليدية في الأرشفة والمراسلات. ويؤدي هذا الواقع إلى بطء شديد في الإجراءات وإلى ضياع العديد من الملفات والمستندات الإدارية، وهو ما تؤكد تقارير هيئة النزاهة العراقية التي أشارت في تقريرها لعام ٢٠٢٢ إلى أنّ ما يقرب من ٤٠% من المعاملات الحكومية لا تُتجز ضمن المدد القانونية بسبب نقص الأدوات التقنية

وضعف الربط الشبكي بين الإدارات^٤. كما أن غياب البنية التحتية الرقمية يحرم الإدارة من أهم أدوات الكفاءة والشفافية التي باتت من مقومات الإدارة الحديثة في دول العالم. من جهة أخرى، يعاني الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري العراقي من خلل واضح يتمثل في غياب التوصيف الوظيفي الدقيق وتكرار الصلاحيات بين الوحدات الإدارية. فكثير من الموظفين لا يمتلكون تصورًا واضحًا لمهامهم ومسؤولياتهم، مما يخلق حالة من الارتباك الإداري ويؤدي إلى تضارب القرارات^٥. كما أن الترهل الإداري الناتج عن سياسات التوظيف العشوائي خلال العقود الماضية زاد من حجم الجهاز الحكومي دون أن يقابله ارتفاع في الإنتاجية أو جودة الأداء. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن عدد العاملين في القطاع العام العراقي تجاوز أربعة ملايين موظف، وهو رقم لا يتناسب مع حجم الاقتصاد ولا مع الطاقة الاستيعابية للإدارة العامة^٦. هذا التضخم في المراتب الإدارية أدى إلى ضعف التنسيق بين المستويات التنظيمية وإلى استنزاف جزء كبير من الموازنة العامة في الرواتب والإعانات بدلاً من تطوير القدرات المؤسسية. ويُعدّ تأثير البيئة السياسية والأمنية أحد العوامل الجوهرية التي عمّقت أزمة الإدارة في العراق. فالفساد الإداري والولاءات الحزبية في التوظيف يخلقان بيئة غير مستقرة تهدر الموارد وتضعف الثقة في مؤسسات الدولة. ويُظهر تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٣ أن العراق ما يزال ضمن الثلث الأخير من دول العالم في مؤشر مدركات الفساد، إذ يحتل المرتبة^٧. ويؤدي هذا الفساد إلى اختلال توزيع الموارد الإدارية وتوجيهها نحو مصالح ضيقة بدلاً من تحقيق المصلحة العامة. كما أن انعدام الاستقرار الأمني في بعض المحافظات يجعل من الصعب استمرار النشاط الإداري بصورة منتظمة، ويحول دون استقطاب موظفين أكفاء إلى تلك المناطق، مما يكرّس التفاوت في الخدمات الإدارية بين المحافظات.

تتعرض هذه الأوضاع مجتمعة في نتائج مباشرة تمس المواطن العراقي، أبرزها تأخير البت في المطالبات الإدارية لفترات غير مبررة، وحرمان المواطنين من حقهم في الاعتراض أو التظلم لغياب أنظمة متابعة فعّالة. كما يؤدي تفاوت الإمكانيات بين الإدارات إلى غياب العدالة في توزيع الخدمات، بحيث تتمتع بعض المحافظات بمستوى مقبول من الخدمات الإدارية بينما تعاني أخرى من تدهور شبه تام في الأداء. وتظهر هذه الفجوة بوضوح في مجالات مثل إصدار الوثائق الرسمية، أو تراخيص البناء، أو خدمات البلديات، حيث تختلف الإجراءات وسرعة الإنجاز من محافظة إلى أخرى تبعاً لتفاوت الموارد الإدارية والمالية^٨. وتترتب على ذلك آثار اجتماعية خطيرة، إذ يتزايد شعور المواطن بالإحباط وفقدان الثقة في الدولة كمصدر للإنصاف والخدمة، وهو ما يُضعف الرابط بين المواطن ومؤسسات الحكم.

إنّ التحديات الإدارية في العراق ليست مجرد ظواهر سطحية يمكن علاجها بقرارات آنية أو إجراءات جزئية، بل هي أزمة بنيوية تتطلب إصلاحاً مؤسسياً شاملاً يبدأ بإعادة هيكلة الجهاز الإداري، وتحديث التشريعات ذات الصلة، وتبني سياسات واضحة لتأهيل الكوادر البشرية، وتفعيل نظم المساءلة والشفافية. فالتحول نحو إدارة حديثة قائمة على الكفاءة والمساءلة هو السبيل الوحيد لضمان فاعلية الدولة واستعادة ثقة المواطن في مؤسساتها. ومن ثمّ، فإن معالجة نقص الموارد والإمكانات الإدارية يجب أن تكون أولوية وطنية، ترتبط بخطة استراتيجية طويلة المدى للإصلاح الإداري والمالي والتقني، بما ينسجم مع مبادئ الحكم الرشيد ومتطلبات التنمية المستدامة.^{١٠}

الفرع الثاني: تحليل للتحديات الإدارية في العراق

تشير المعطيات العملية والنظرية إلى أن التحديات الإدارية في العراق ليست مجرد قصور فردي أو عشوائي، بل هي نتاج تراكم عوامل هيكلية وسياسية واقتصادية امتدت لعقود طويلة. فالنقص في الموارد البشرية المؤهلة يؤدي إلى ضعف الأداء المؤسسي، ويخلق فجوات في الرقابة على الأعمال الإدارية، مما يزيد من فرص الأخطاء ويقلل من سرعة إنجاز المعاملات.^{١١} كما أن هجرة الكفاءات الإدارية إلى الخارج أسهمت في تفرغ المؤسسات من عناصر قيادية قادرة على الابتكار واتخاذ قرارات فاعلة، وهو ما أدى إلى استمرار الأساليب التقليدية في الإدارة.

ويظهر ضعف الموارد المالية والتقنية بوضوح في اعتماد الإدارات على الإجراءات اليدوية، وعدم توفر أدوات إلكترونية متقدمة، مما يعيق تحديث الأساليب ويبطئ تنفيذ الخطط الإصلاحية. ويؤدي هذا النقص إلى تضخم الأعباء الإدارية، خاصة في المكاتب المحلية، إذ تتفاوت مستويات الخدمة بين المحافظات حسب توافر الموارد، وهو ما يولد شعوراً بعدم العدالة بين المواطنين.^{١٢}

ويضاف إلى ذلك تأثير البيئة السياسية والأمنية على الإدارة العامة، إذ تساهم الولاءات السياسية والفساد في تعطيل العمليات، بينما تحرم الظروف الأمنية غير المستقرة بعض المحافظات من استقطاب موظفين مؤهلين، ما يزيد من التفاوت في تقديم الخدمات. ومن ثمّ، يمكن القول إن هذه التحديات تتكامل لتخلق بيئة إدارية غير فعالة تؤثر مباشرة على العلاقة بين المواطن والدولة، وتستدعي اعتماد إصلاحات شاملة تشمل الهيكل الإداري، الموارد البشرية، والآليات الرقابية.^{١٣}

الفساد الإداري في مصر يشكل عائقاً جوهرياً أمام تطوير الإدارة العامة، إذ يؤدي إلى إضعاف النزاهة والشفافية، ويحد من قدرة الدولة على تحقيق العدالة الإدارية. فضعف الرقابة والمساءلة

يتيح للموظفين استغلال سلطاتهم بطرق غير قانونية، بينما تُسهم البيروقراطية المفرطة في تعقيد الإجراءات، مما يضطر المواطن إلى اللجوء للرشوة أو الوساطة لتسريع المعاملات.^{١٤} وتتجلى آثار هذه العوامل على حقوق المواطنين من خلال تباين فرص الحصول على الخدمات، إذ يحصل أصحاب النفوذ أو العلاقات على خدمات أسرع وأفضل، بينما يعاني المواطن العادي من تأخير أو تهميش. كما يسبب الفساد إهدار الموارد العامة، ويعيق تنفيذ المشاريع والخطط الحكومية، وهو ما ينعكس سلباً على جودة البنية التحتية والخدمات الأساسية.^{١٥} وعلى الرغم من جهود الدولة لتعزيز الشفافية، مثل إنشاء بوابة الشكاوى الحكومية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، إلا أن هذه الإجراءات تواجه تحديات كبيرة، أبرزها محدودية استقلال الأجهزة الرقابية ونقص وعي المواطنين بحقوقهم، إلى جانب الثقافة الاجتماعية التي تقبل الرشوة كوسيلة "سريعة" لإنجاز المعاملات.^{١٦} ومن ثم، فإن تحليل هذه العوامل يوضح أن معالجة الفساد تتطلب تكامل الإصلاحات القانونية، الهيكلية، والثقافية لضمان فعالية الإدارة العامة وحماية حقوق المواطنين بشكل مستدام.

المطلب الثاني: تأثير الفساد على النظام الإداري في مصر

الفرع الأول: مظاهر الفساد الإداري

يُعد الفساد الإداري في مصر أحد أبرز التحديات التي تواجه الإدارة العامة، ويشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق العدالة الإدارية وضمان حقوق المواطنين. لقد أصبح الفساد ليس مجرد سلوك فردي، بل ظاهرة مؤسسية متجذرة تؤثر على جميع مستويات الجهاز الحكومي، بما يعوق فعالية الإدارة ويقلل من قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها وخططها التنموية.^{١٧} يظهر الفساد في مصر من خلال عدة مظاهر متشابهة، أهمها الرشوة والمحسوبية، حيث تشير البيانات الرسمية إلى أن دفع الرشاوى بات وسيلة شائعة لتسريع المعاملات أو تجاوز العقبات الإدارية، بينما تُستخدم المحسوبية كآلية غير قانونية لتعيين الموظفين أو ترقيتهم على حساب الكفاءة والخبرة الحقيقية، وهو ما يضعف نزاهة الإدارة العامة ويؤثر على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.^{١٨}

إضافة إلى ذلك، يُمارس بعض الموظفين سوء استخدام السلطة، إذ يتم في بعض الأحيان تعطيل معاملات المواطنين أو فرض رسوم غير قانونية لخدمة مصالح شخصية أو جهات محددة، وهو ما يزيد من شعور المواطنين بالإحباط ويضعف الثقة في مؤسسات الدولة. كما يتجلى الفساد المؤسسي في ضعف الرقابة الداخلية وانعدام الشفافية في اتخاذ القرارات، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى المعلومات الإدارية، ما يجعل من الصعب متابعة الانتهاكات ومحاسبة

المسؤولين^{١٩}. إن هذه الظواهر تعكس بيئة مؤسسية غير فعالة تتطلب إصلاحات شاملة على الصعيد الهيكلي والقانوني والتشغيلي.

وتتبع العوامل المسببة للفساد في مصر من عدة جوانب هيكلية وتشريعية. أولها ضعف الرقابة والمساءلة، إذ على الرغم من وجود هيئات رقابية مثل الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية، إلا أن التنسيق بينها محدود، وتمتلك بعض القيادات الإدارية حصانة قانونية تعيق مساءلتها، ما يتيح استغلال النفوذ وتجاوز القوانين^{٢٠}. ثانيًا، تسهم البيروقراطية المفرطة في تعقيد الإجراءات الإدارية وجعل المواطنين مضطرين للجوء إلى الرشوة أو الوساطة لتسهيل معاملاتهم، وهو ما يعزز من انتشار الفساد ويؤدي إلى إهدار الوقت والموارد. ثالثًا، ضعف الأجور والمحفزات الوظيفية يعد عاملاً محفزاً للفساد، حيث يدفع بعض الموظفين للبحث عن مصادر دخل إضافية بطرق غير قانونية، وهو ما يتفاقم في بيئات العمل التي لا تعتمد تقييم الأداء بشكل دوري أو تمنح حوافز على الإنجاز^{٢١}.

الفرع الثاني: العوامل المسببة للفساد الإداري

ويؤثر الفساد بشكل مباشر على حقوق المواطنين، حيث يؤدي إلى انتهاك مبدأ المساواة في تقديم الخدمات. يحصل أصحاب النفوذ أو العلاقات على خدمات أسرع وأفضل، بينما يعاني المواطن العادي من تأخير أو تهميش، وهو ما يقوض العدالة الاجتماعية ويضعف الثقة بين الدولة والمجتمع. كما يؤدي الفساد إلى إهدار الموارد العامة، ويعيق تنفيذ المشاريع والخطط الحكومية، مما يؤثر على جودة البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والطرق والمواصلات، ويجعل الوصول إلى هذه الخدمات غير متكافئ بين المواطنين^{٢٢}.

وعلى الرغم من هذه التحديات، قامت الدولة المصرية بعدة جهود لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة. فقد تبنت مصر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في عام ٢٠١٤، وتم تجديدها في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢، بهدف تعزيز النزاهة وتكامل الأجهزة الرقابية وزيادة وعي المواطنين بحقوقهم وطرق الإبلاغ عن الفساد. كما تم تعزيز دور الهيئات الرقابية من خلال الدعم التشريعي والتنفيذي، وإنشاء منصات إلكترونية مثل بوابة الشكاوى الحكومية التي تتيح للمواطنين تقديم الشكاوى ومتابعتها إلكترونياً، مما يقلل من الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن ويحد من فرص الفساد^{٢٣}. ويُعد التحول الرقمي أحد أهم الوسائل لزيادة الشفافية، إذ يتيح تتبع كل عملية إدارية إلكترونياً ويجعل المسؤولين أكثر مسؤولية أمام القوانين والإجراءات^{٢٤}. ومع ذلك، تواجه جهود مكافحة الفساد تحديات كبيرة. أحد هذه التحديات يتمثل في محدودية استقلالية بعض الأجهزة الرقابية عن السلطة التنفيذية، ما يقلل من فاعلية الرقابة والمساءلة. كما

يظل نقص وعي المواطنين بحقوقهم وآليات الشكاوى عائقاً أمام دور المجتمع المدني في متابعة الأداء الإداري. إضافة إلى ذلك، ما تزال الثقافة الاجتماعية التي تقبل الرشوة متفشية، حيث ينظر إليها أحياناً كوسيلة "سريعة" لإنجاز المعاملات، إلى جانب تضارب المصالح داخل بعض الإدارات الذي يعرقل الإصلاح ويقلل من الالتزام بالمعايير المهنية.^{٢٥}

يمكن القول إن تحليل هذه العوامل يوضح أن معالجة الفساد الإداري في مصر تتطلب تكاملاً بين الإصلاحات القانونية، الهيكلية، والتشغيلية، مع ضرورة تعزيز الرقابة المستقلة، وتفعيل قوانين الحق في الوصول إلى المعلومات، وتطوير نظم تحفيز الموظفين على الأداء النظيف. كما يبرز الدور المجتمعي والإعلامي في مراقبة الأداء، وتعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة بين المواطنين والموظفين على حد سواء، بما يساهم في حماية حقوق المواطنين وضمان العدالة الإدارية وتحسين فاعلية الإدارة العامة على نحو مستدام.^{٢٦}

المبحث الثاني: الإصلاحات المطلوبة لضمان حقوق المواطنين

المطلب الأول: إصلاح النظام القانوني والإداري في العراق

الفرع الأول: تحديث التشريعات الإدارية

تشكل التشريعات الإدارية العمود الفقري الذي يقوم عليه النظام الإداري في العراق، إذ تنظم العلاقة بين الإدارة والمواطن، وتحدد صلاحيات الموظف العام، وتضمن الحقوق الإجرائية والموضوعية للأفراد. غير أن التشريعات الحالية تعاني من تقادم واضح، وعدم ملاءمة مع التطورات السياسية والاجتماعية التي أعقبت التغييرات الدستورية بعد عام ٢٠٠٣. فالقوانين القائمة، مثل قانون انضباط موظفي الدولة رقم (١٤) لسنة ١٩٩١، وقانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩، لم تعد قادرة على تلبية متطلبات الحكم الرشيد، إذ تم وضعها في ظل نظام شمولي، دون مراعاة مفاهيم الشفافية، المشاركة العامة، أو الرقابة المتبادلة بين السلطات.^{٢٧}

ومن أبرز مشكلات التشريعات الحالية تعدد النصوص وتضاربها، حيث تتداخل الاختصاصات بين مجلس الدولة وهيئات النزاهة والدوائر القانونية في الوزارات، مما يولد ارتباكاً في التطبيق ويصعب على المواطن الوصول إلى حقوقه الإدارية. كما يلاحظ غياب صياغة دستورية واضحة لحماية الحقوق الإدارية، وهو ما يحد من قدرة الأفراد على الاعتراض أو الطعن في القرارات الإدارية التي تمس مصالحهم.^{٢٨}

تبرز مبررات تحديث التشريعات الإدارية في الحاجة إلى مواكبتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالعدالة الإجرائية، وحق التظلم، والشفافية في العمل الإداري. كما

يمثل الإصلاح التشريعي شرطاً أساسياً لتحقيق الحوكمة الرشيدة التي تقوم على أسس القانون والمساءلة والكفاءة والمشاركة المجتمعية. وعلاوة على ذلك، فإن التشريعات الحديثة تعزز الثقة بين المواطن والدولة، فتقلل من اللجوء إلى الأساليب غير القانونية للحصول على الحقوق الإدارية، وتخلق بيئة إدارية أكثر فعالية.^{٢٩}

الفرع الثاني: (يمكن أن يكون تنفيذ الإصلاحات الإدارية أو تقييمها في العراق)

أما ملامح الإصلاح المطلوب فتشمل إعادة صياغة قانون الإجراءات الإدارية العامة لوضع إطار موحد للعلاقة بين الإدارة والمواطن، مع تضمين مبادئ مثل حق السمع، ومبدأ تناسب الجزاء، وواجب التعليل في القرارات الإدارية. كما ينبغي توسيع صلاحيات مجلس الدولة لتشمل الرقابة المسبقة على مشروعات القوانين والأنظمة، وإلزام الإدارات بالرجوع إليه قبل إصدار القرارات المؤثرة على الحقوق والحريات. ويعد تشريع قانون خاص بالحق في الوصول إلى المعلومات أمراً ضرورياً لضمان الشفافية ومراقبة الأداء الإداري.^{٣٠}

وتشير التجارب المقارنة إلى أن مصر نجحت في تحديث تشريعاتها الإدارية، مثل قانون الخدمة المدنية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦، الذي أرسى قواعد واضحة للتزقي والتقييم والمساءلة، وقلل من تضارب القوانين السابقة، إضافة إلى إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات، وإنشاء بوابات رقمية لتقديم الطلبات والشكاوى، مما قلل من فرص الفساد الإداري^{٣١}. يمكن الاستفادة من هذه التجربة في العراق من خلال دراسة أفضل الممارسات وتكييفها مع السياق المحلي لضمان فعاليتها.

أما الفرع الثاني، فيهدف إلى تقييم إمكانية تنفيذ الإصلاحات الإدارية المقترحة في العراق، ومدى تأثيرها على تحسين أداء الجهاز الإداري وحماية حقوق المواطنين. يشمل ذلك دراسة الهيكل القانوني الحالي، وتحديد الثغرات التي قد تعيق تطبيق التشريعات الحديثة، بالإضافة إلى تقييم قدرة المؤسسات على تبني نظم رقمية وإلكترونية لتسهيل متابعة الإجراءات وحماية الحقوق. كما يجب التركيز على تدريب الكوادر الإدارية على فهم القوانين الجديدة وتطبيقها بكفاءة، مع تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية لضمان الالتزام بالتشريعات. ويساعد هذا التحليل على وضع خطة تنفيذية تدريجية، تبدأ بتحديث القوانين الأساسية، ثم تطوير اللوائح التنفيذية، وصولاً إلى تقييم الأداء ومراجعة التشريعات بشكل دوري لضمان استمرار فعاليتها.^{٣٢}

يمكن القول إن دمج هذه الإصلاحات التشريعية والتنفيذية سيؤدي إلى تعزيز الشفافية، والعدالة، والفعالية في الإدارة العامة العراقية، ويعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة، ويقلل من فرص الفساد وسوء استخدام السلطة، ويضع الأسس لتحقيق الحوكمة الرشيدة المستدامة.



المطلب الثاني: إصلاح النظام القانوني والإداري في مصر

الفرع الأول: تعزيز الشفافية والمساءلة

تعتبر الشفافية والمساءلة من أبرز الركائز التي تقوم عليها الحوكمة الرشيدة في أي نظام إداري، وهي عناصر أساسية لحماية حقوق المواطنين وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة. في مصر، تواجه الإدارة العامة تحديات هيكلية طويلة الأمد نتيجة لتراث بيروقراطي معقد وغياب ثقافة المساءلة، مما أدى إلى ضعف الفعالية الإدارية وصعوبة الوصول إلى الخدمات بشكل عادل ومتساو لجميع المواطنين.^{٣٣} تركز جهود الإصلاح الإداري في مصر اليوم على تعزيز الشفافية والمساءلة كوسيلة للارتقاء بالأداء الحكومي وضمان حقوق المواطنين وفق المعايير الدولية، بما يواكب تطلعات الدولة نحو الإدارة الديمقراطية والإدارة الرقمية الحديثة.

الشفافية تعني إتاحة المعلومات المتعلقة بقرارات الحكومة وسياساتها وإجراءاتها أمام الجمهور، وتسهيل الوصول إليها بسهولة، بحيث يكون المواطن على علم بكافة القوانين واللوائح والإجراءات التي تؤثر على حقوقه. وهي تتطلب تبني أنظمة إفصاح واضحة، وآليات تواصل فعالة مع الجمهور، بما يمكن المواطنين من متابعة الأداء الإداري ومساءلة المسؤولين عند وقوع مخالفات.^{٣٤} أما المساءلة فهي قدرة المواطن أو المؤسسات الرقابية على محاسبة الإدارة العامة عن تصرفاتها وقراراتها، وتحقيق من خلال آليات قانونية مثل القضاء الإداري، ورقابة الهيئات الرقابية، ووسائل المجتمع المدني والإعلام.

رغم التقدم التشريعي، تواجه مصر عدة تحديات في تعزيز الشفافية والمساءلة. من أبرزها ضعف الوصول إلى المعلومات، حيث أدى تأخر إصدار قانون الحق في الحصول على المعلومات وعدم فعاليته إلى صعوبة متابعة الأداء الإداري، وإلى تقييد مشاركة المواطنين في الرقابة على الخدمات العامة. كذلك تعاني المؤسسات من مركزية شديدة في اتخاذ القرار، ما يحد من تفويض السلطات ويؤدي إلى غموض المسؤوليات بين مستويات الإدارة المختلفة، مما يقلل من إمكانية مساءلة المسؤولين بشكل فعال. كما يظل غياب ثقافة المساءلة داخل الإدارة إحدى العقبات الجوهرية، إذ يسود داخل بعض الأجهزة الحكومية التوجه إلى "تجنب الخطأ"، مما يدفع الموظف إلى الامتناع عن اتخاذ قرارات واضحة أو الإفصاح عن المعلومات خوفاً من العقاب أو المساءلة.^{٣٥}

الفرع الثاني: (يمكن أن يشمل تقييم الإصلاحات أو مقارنة مع العراق)

وقد اتخذت الحكومة المصرية خطوات ملموسة للإصلاح، منها إنشاء هيئات رقابية مستقلة مثل الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية، حيث أُعطيت صلاحيات موسعة لمراجعة

الإنفاق العام ومتابعة تنفيذ الخطط الحكومية، والتنسيق مع النيابة الإدارية لمكافحة الفساد. كذلك تم تطوير منصات إلكترونية مثل بوابة الشكاوى الحكومية التي تتيح للمواطن تقديم شكاوى ومتابعتها بشكل مباشر، مما يقلل من الاحتكاك المباشر مع الموظف ويحد من فرص الفساد. كما أعد قانون الحق في الوصول إلى المعلومات وفق المعايير الدولية، وهو في طريق الإقرار البرلماني، ما من المتوقع أن يساهم في تنظيم الشفافية المؤسسية بشكل فعال.^{٣٦}

وتظهر تأثيرات تعزيز الشفافية والمساءلة على حقوق المواطنين بشكل واضح من خلال ضمان الإنصاف في تقديم الخدمات، وتقليل فرص الفساد الإداري الناتج عن استغلال النفوذ، فضلاً عن تعزيز الثقة بين المواطن والدولة. فعندما يعلم المواطن المعايير والإجراءات الإدارية، تقل فرص التمييز أو المحسوبية، ويصبح بالإمكان مساءلة الموظفين المخالفين على نحو فعال. كما يساهم تطبيق المعايير الرقمية والشفافية في تقليل البطء الإداري، وتسريع إنجاز المعاملات، ورفع كفاءة الأداء الحكومي بشكل عام.^{٣٧}

ومن منظور المقارنة مع العراق، يمكن ملاحظة أن مصر حققت خطوات عملية أكبر نحو تعزيز الشفافية والمساءلة، خاصة من خلال التشريعات الحديثة وإنشاء بوابات رقمية للمتابعة المباشرة من قبل المواطنين، بينما لا يزال العراق يعاني من ضعف في تطبيق تشريعات الحق في الوصول إلى المعلومات، وتعدد القوانين المتضاربة، وضعف الرقابة على الأداء الإداري. ومع ذلك، فإن تجربة مصر تُظهر إمكانية نقل الممارسات الجيدة إلى السياق العراقي، مع مراعاة الفوارق السياسية والاجتماعية بين البلدين، بهدف تحقيق إصلاح تشريعي وإداري فعال يعزز حقوق المواطنين ويحد من الفساد.^{٣٨}

بالإضافة إلى ذلك، يُشير التحليل إلى ضرورة دمج مؤشرات النزاهة والشفافية في تقييم أداء الوزارات والهيئات، وربطها بالحوافز والمكافآت، ما يخلق بيئة تحفيزية للموظفين للالتزام بالمعايير المهنية والامتناع عن الممارسات الفاسدة. كما أن تعزيز وعي المواطنين بحقوقهم وطرق تقديم الشكاوى يمثل ركيزة أساسية لنجاح أي إصلاح إداري، إذ يمكن للمجتمع المدني والإعلام لعب دور رقابي فعال يدعم جهود الدولة في تحقيق العدالة والمساءلة.^{٣٩}

إن هذا التحليل يوضح أن تعزيز الشفافية والمساءلة في مصر يمثل خطوة استراتيجية لتطوير الإدارة العامة وحماية حقوق المواطنين، ويؤكد أن التكامل بين الإصلاح التشريعي، الهيكلي، الرقابي، والتقني، يمثل الأساس لضمان فعالية الإدارة العامة وتحقيق العدالة الإدارية على نحو مستدام. كما يشير إلى أن التعلم من تجارب دول أخرى، مثل العراق، يمكن أن يوفر حلولاً مبتكرة لتحديات مشتركة، ويعزز القدرة على تطبيق المعايير الدولية في السياقات المحلية المختلفة.

الخاتمة

يمكن القول إن الدراسة الحالية قد سلطت الضوء على أبرز التحديات الإدارية والقانونية التي تواجه النظام الإداري في العراق ومصر، ومدى تأثيرها على حقوق المواطنين، إضافة إلى تحليل الإصلاحات المطلوبة لضمان فعالية الإدارة العامة وتعزيز العدالة الإدارية. أظهرت النتائج أن التحديات في كلتا الدولتين تتشابه بين نقص الموارد البشرية المؤهلة، والموارد المالية والتقنية المحدودة، وضعف الهياكل التنظيمية، وتأثير البيئة السياسية والأمنية، بالإضافة إلى انتشار الفساد الإداري بمختلف أشكاله.

في العراق، أبرزت الدراسة أن نقص الكفاءات الإدارية وهجرة الخبرات، إلى جانب ضعف التمويل وعدم توفر الأدوات التقنية الحديثة، يؤثر بشكل مباشر على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وسرعة إنجاز المعاملات الإدارية. كما أن التداخل في الصلاحيات والمرتبات الإدارية المفرطة، وغياب التوصيف الوظيفي الدقيق، أسهم في ترهل الجهاز الإداري وإضعاف فعاليته. وأكدت الدراسة أن البيئة السياسية والأمنية غير المستقرة، واللوات الحزبية، تعزز من تفاقم هذه المشكلات، مما يؤدي إلى فقدان المواطنين الثقة في الإدارة العامة.^{٤٠}

أما في مصر، فقد تركزت التحديات حول انتشار مظاهر الفساد الإداري بما يشمل الرشوة والمحسوبية وسوء استخدام السلطة، إضافة إلى الفساد المؤسسي الناتج عن ضعف الرقابة والمساءلة، والتعقيد البيروقراطي، وضعف الأجور والمحفزات الوظيفية. وقد بينت الدراسة أن هذه العوامل تؤثر سلباً على حقوق المواطنين، حيث يؤدي الفساد إلى انتهاك مبدأ المساواة في تقديم الخدمات، وإهدار الموارد العامة، وتقويض الثقة بين المواطن والدولة.^{٤١}

أظهرت الدراسة أيضاً أن جهود الإصلاح الإداري والقانوني في كلتا الدولتين تشمل محاور أساسية تتمثل في تحديث التشريعات الإدارية، تعزيز الشفافية والمساءلة، تطوير الهيكل التنظيمي، وتحسين الموارد البشرية والتقنية. ففي العراق، يشمل الإصلاح تحديث قوانين الإجراءات الإدارية، وتوسيع صلاحيات مجلس الدولة، وتشريع الحق في الوصول إلى المعلومات، مع الاستفادة من التجارب المقارنة مثل مصر، التي نجحت في تعزيز الشفافية من خلال القوانين الحديثة وإنشاء منصات رقمية للمتابعة وتقديم الشكاوى.^{٤٢}

كما ركزت الدراسة على ضرورة تكامل الإصلاحات الهيكلية والقانونية مع تطوير نظم الرقابة الداخلية والخارجية، وتدريب الكوادر الإدارية على تطبيق التشريعات الحديثة بفعالية. وقد أظهرت التحليلات المقارنة أن دمج مؤشرات النزاهة والشفافية في تقييم الأداء الحكومي، وربطها



بالحوافز والمكافآت، يسهم بشكل فعال في الحد من الفساد وتحسين جودة الخدمات العامة، بالإضافة إلى تعزيز ثقافة المساءلة بين الموظفين والمواطنين.^٢

ويمكن الاستنتاج من نتائج الدراسة أن حماية حقوق المواطنين وتحقيق العدالة الإدارية يتطلبان جهوداً متكاملة تشمل ثلاثة محاور رئيسية: الأول تحديث الإطار القانوني لضمان وضوح الحقوق والواجبات، والثاني تعزيز الهياكل الإدارية والكوادر المؤهلة، والثالث تطوير آليات الرقابة والشفافية والمساءلة، مع الاعتماد على التحول الرقمي والتقنيات الحديثة لتسهيل الوصول إلى الخدمات ومراقبة الأداء الإداري. كما أظهرت الدراسة أن التجارب المقارنة بين العراق ومصر توضح الفجوات الموجودة، وتوفر قاعدة لاستلهاام الممارسات الجيدة بما يتوافق مع الظروف المحلية لكل دولة.

وفي ضوء النتائج، يمكن صياغة توصيات عامة لتعزيز فعالية الإدارة وحماية حقوق المواطنين، تشمل ضرورة وضع خطط وطنية شاملة للإصلاح الإداري، إنشاء لجان مستقلة لمتابعة تنفيذ التشريعات والإجراءات الجديدة، تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام في الرقابة والمساءلة، اعتماد نظم تدريب مستمر للكوادر الإدارية، وتوفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لتطوير البنية التحتية الإدارية. كما ينبغي تكثيف الجهود لتعزيز ثقافة النزاهة والمساءلة بين جميع العاملين في القطاع العام، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويضمن وصول الخدمات لجميع المواطنين بصورة عادلة ومتساوية.^٣

في الختام، تؤكد الدراسة أن نجاح الإصلاحات الإدارية والقانونية في العراق ومصر يعتمد على رؤية شاملة ومتسقة تجمع بين التشريعات الحديثة، الهياكل الفعالة، الموارد المؤهلة، والرقابة المستمرة، مع إشراك المواطنين في الرقابة على الأداء الإداري. ومن خلال تحقيق هذه العناصر، يمكن بناء إدارة عامة قادرة على توفير الخدمات بكفاءة، وضمان حقوق المواطنين، وتقوية الثقة بين الدولة والمجتمع، وهو الهدف النهائي لأي نظام إداري حديث يسعى إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

الهوامش

(^١ الوزان، ٢٠٢١، ص ٤٥)

(^٢ عبد الرحمن، ٢٠١٩، ص ١٣٢)

(^٣ World Bank, 2023, p. 74)

(^٤ هيئة النزاهة، ٢٠٢٢، ص ٥٦)

(^٥ مجلس الخدمة الاتحادية، ٢٠٢١، ص ٢٩)

(^٦ الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٢، ص ١٨)



- ^٧ (١٥٧ من أصل ١٨٠ دولة)
- ^٨ (Transparency International, 2023, p. 6)
- ^٩ (UNDP)، تقرير الحوكمة في الدول العربية، ٢٠٢٢، ص ٩١)
- ^{١٠} (UNDP)، ٢٠٢٢، ص ٩٥؛ الوزان، ٢٠٢١، ص ٥٢)
- ^{١١} (الوزان، ٢٠٢١، ص ٤٧)
- ^{١٢} (هيئة النزاهة، ٢٠٢٢، ص ٥٧)
- ^{١٣} (World Bank, 2023, p. 76)
- ^{١٤} (Farazmand, 2020, p. 115)
- ^{١٥} (UNDP, 2022, p. 90)
- ^{١٦} (Transparency International, 2023, p. 15)
- ^{١٧} (Farazmand, 2020, p. 112)
- ^{١٨} (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ٢٠٢٣، ص ٥٨)
- ^{١٩} (Transparency International, 2023, p. 12)
- ^{٢٠} (مجلس الدولة المصري، ٢٠٢٠، ص ٤٣)
- ^{٢١} (عبد الرحمن، ٢٠١٩، ص ١٤٦)
- ^{٢٢} (UNDP, 2022, p. 90)
- ^{٢٣} (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ٢٠٢٣، ص ٦٢)
- ^{٢٤} (Farazmand, 2020, p. 118)
- ^{٢٥} (Transparency International, 2023, p. 15)
- ^{٢٦} (UNDP, 2022, p. 92)
- ^{٢٧} (الوزان، ٢٠٢١، ص ٥٢)
- ^{٢٨} (هيئة النزاهة العراقية، ٢٠٢٢، ص ٦١)
- ^{٢٩} (UNDP, 2022, p. 85)
- ^{٣٠} (Farazmand, 2020, p. 120))
- ^{٣١} (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ٢٠٢٣، ص ٦٤)
- ^{٣٢} (World Bank, 2023, p. 82)
- ^{٣٣} (Farazmand, 2020, p. 115)
- ^{٣٤} (Transparency International, 2023, p. 18)
- ^{٣٥} (UNDP, 2022, p. 94)
- ^{٣٦} (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ٢٠٢٣، ص ٦٨)
- ^{٣٧} (Farazmand, 2020, p. 119)
- ^{٣٨} (World Bank, 2023, p. 87)



^{٣٩} (UNDP, 2022, p. 97)

^{٤٠} (الوزان، ٢٠٢١، ص ٤٧)

^{٤١} (Transparency International, 2023, p. 15)

^{٤٢} (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ٢٠٢٣، ص ٦٤)

^{٤٣} (UNDP, 2022, p. 97)

^{٤٤} (Farazmand, 2020, p. 122)

المراجع

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تقرير الحوكمة في الدول العربية. نيويورك، ٢٠٢٢.
٢. الجهاز المركزي للإحصاء. التقرير الإحصائي السنوي. بغداد، ٢٠٢٢.
٣. الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (مصر). تقرير الإصلاح الإداري ٢٠٢٣. القاهرة، ٢٠٢٣.
٤. عبد الرحمن، علي. الإدارة العامة: الأسس والوظائف. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٩.
٥. مجلس الخدمة الاتحادي. تقرير هيكل الوظائف والخدمة العامة في العراق. بغداد، ٢٠٢١.
٦. مجلس الدولة المصري. الدليل الإداري والقانوني للإصلاح المؤسسي. القاهرة، ٢٠٢٠.
٧. هيئة النزاهة العراقية. التقرير السنوي للشفافية ومكافحة الفساد لعام ٢٠٢٢. بغداد، ٢٠٢٣.
٨. الوزان، عبد الكريم. الإصلاح الإداري في العراق بين الواقع والطموح. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ١٢، ٢٠٢١.
٩. الوزان، عبد الكريم. الإصلاح الإداري في العراق بين الواقع والطموح. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد ١٢، ٢٠٢١.
١٠. الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (مصر). تقرير الإصلاح الإداري ٢٠٢٣. القاهرة، ٢٠٢٣.
11. Farazmand, A. Handbook of Comparative and Development Public Administration.
12. Routledge, 2020.
13. Transparency International. Corruption Perceptions Index 202. Berlin: Transparency International, 2023.
14. Transparency International. Corruption Perceptions Index 202. Berlin, 2023.
15. UNDP. Governance in Arab States: Comparative Report, 2022.
16. World Bank. Iraq Public Sector Modernization Project Report 202. Washington D.C.: World Bank, 2023.
17. Farazmand, A. Handbook of Comparative and Development Public Administration. Routledge, 2020.
18. Transparency International. Corruption Perceptions Index 202. Berlin, 2023.
19. UNDP. Governance in Arab States: Comparative Report, 2022.

References

1. United Nations Development Programme (UNDP). Governance in the Arab States Report. New York, 2022.
2. Central Statistical Organization. Annual Statistical Report. Baghdad, 2022.
3. Central Agency for Organization and Administration (Egypt). Administrative Reform Report 2023. Cairo, 2023.
4. Abdel Rahman, Ali. Public Administration: Foundations and Functions. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2019.
5. Federal Civil Service Council. Report on the Structure of Public Service and Jobs in Iraq. Baghdad, 2021.
6. Egyptian State Council. Administrative and Legal Guide to Institutional Reform. Cairo, 2020.
7. Iraqi Integrity Commission. Annual Transparency and Anti-Corruption Report 2022. Baghdad, 2023.
8. Al-Wazzan, Abdul Karim. Administrative Reform in Iraq: Between Reality and Aspiration. Iraqi Journal of Administrative Sciences, Issue 12, 2021.
9. Al-Wazzan, Abdul Karim. Administrative Reform in Iraq: Between Reality and Aspiration. Iraqi Journal of Administrative Sciences, Issue 12, 2021.
10. Central Agency for Organization and Administration (Egypt). Administrative Reform Report 2023. Cairo, 2023.
20. Farazmand, A. Handbook of Comparative and Development Public Administration. Routledge, 2020.
21. Routledge, 2020.
22. Transparency International. Corruption Perceptions Index 202. Berlin: Transparency International, 2023.
23. Transparency International. Corruption Perceptions Index 202. Berlin, 2023.
24. UNDP. Governance in Arab States: Comparative Report, 2022.
25. World Bank. Iraq Public Sector Modernization Project Report 202. Washington D.C.: World Bank, 2023.
26. Farazmand, A. Handbook of Comparative and Development Public Administration. Routledge, 2020.
27. Transparency International. Corruption Perceptions Index 202. Berlin, 2023.
28. UNDP. Governance in Arab States: Comparative Report, 2022.

